

Distr.: General
21 January 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة

وانتهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الجمعة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيبازيوا (زمبابوي)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

10-62187X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بيان لرئيس الجمعية العامة

١ - السيد ديس (رئيس الجمعية العامة): قال إن قراره زيارة اللجنة الرابعة جزء من خطة لزيارة جميع اللجان الرئيسية للإعراب عن تقديره لمساهمتها المهمة في أعمال الجمعية العامة؛ والواقع أن أعمال اللجان تخفف من عبء العمل عن الجلسات العامة، وبذلك تزداد الفعالية الشاملة للجمعية العامة.

٢ - وقال إنه سعيد بما حققته اللجنة من تقدم في أعمالها التي تشمل مسائل متنوعة ومتشابهة. ورغم أنه ما زال مطلوباً الكثير من العمل، فإنه موقن أن اللجنة ستختتم أعمالها في الوقت المحدد، قبل فترة إجازة نهاية العام.

٣ - وقال إنه لاحظ التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن الحاجة إلى التعاون في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على سبيل المثال، ورحب بالالتزام المتجدد بحفظ السلام، وهو موضوع حيوي بالنسبة إلى المنظمة. وكثير من أعمال اللجنة في هذا المجال يرتبط بالمسألة الاستراتيجية لعمل الأمم المتحدة في مجال الاتصال بشأن قضايا رئيسية، من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان.

٤ - وتطرق إلى المسألة المعقدة المتصلة بالحالة في الشرق الأوسط، وهي المسألة المدرجة في جدول أعمال اللجنة لهذه الجلسة، فقال إنها تتطلب مزيداً من التفاني والمرونة والتعاون؛ وعمل اللجنة في هذا الموضوع العسير مهم للغاية للعملية برمتها.

٥ - وقال إنه يأمل أن تواصل الدول الأطراف عملها معاً، بروح بناءة وإيجابية، للتوصل إلى نتيجة تدعم الجهود المبذولة لتعزيز سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/65/326، A/65/327، A/65/355، A/65/365، A/65/372، A/65/520)

٦ - السيد كوهونا (سري لانكا): تكلم بصفته رئيساً للجنة الخاصة، فقدم تقرير اللجنة (A/65/327). وقد أدى رفض إسرائيل دخول الأراضي المحتلة مرة أخرى إلى اضطراب اللجنة الخاصة لبحث حالة حقوق الإنسان في هذه الأراضي بالاعتماد على تشكيلة واسعة من المصادر والاتصالات المكتوبة، والسفر إلى البلدان المجاورة للحصول على معلومات مباشرة من الشهود، ومنهم فلسطينيون وإسرائيليون وسوريون.

٧ - وقد وجدت اللجنة الخاصة تقصيراً من جانب حكومة إسرائيل في معالجة النمط البعيد العهد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفي حماية سكان الأراضي المحتلة، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إن السياسات والممارسات المنبثقة عن الاحتلال مصدر أساسي للانتهاكات التي تؤثر بصفة خاصة على النساء والأطفال. إن النظام الحالي يتعدى على مجموعة واسعة من الحقوق، ومنها الحقوق في التعليم، والصحة، ومستوى معيشي لائق. ونتج عن ذلك أن أصبحت نسبة كبيرة من السكان الواقعين تحت الاحتلال تعيش في فقر، وأصبحت أعداد كبيرة منهم تعتمد تماماً على المساعدة الإنسانية.

٨ - وهناك مسألة تتطلب أقصى قدر من الاهتمام، وهي حق الفلسطينيين في تقرير المصير، الذي يقوّضه ما يجري من مصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أشارت تقارير وسائل الإعلام إلى أنه يجري

١١ - وفي الجولان السوري المحتل، فإن الانتهاكات الواردة في التقرير تتعلق بالمستوطنات غير الشرعية، والتوزيع غير المنصف لموارد المياه، والحصول على الخدمات الأساسية، ومحدودية فرص العمل المحلية. وما زالت الألغام الأرضية تشكل تهديدا واسعا للسلامة وتحد من حركة الناس واستخدام الأرض.

١٢ - ولفت الانتباه إلى توصيات اللجنة الخاصة، وقال إنه يأمل أن تنفذها جميع الأطراف المعنية، لتمكين الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة من ممارسة الحقوق التي طال حرمانهم منها.

١٣ - السيدة رشيد (المراقبة عن فلسطين): قالت إن وفدها اضطر مرة أخرى للمثول أمام اللجنة لمناقشة كيفية استمرار إسرائيل في إنكار حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني، مما يجعل صنع السلام والأمل والازدهار مسألة أعسر من ذي قبل. إن السلطة القائمة بالاحتلال، متسترة وراء السعي بنشاط إلى السلام، تفعل كل ما في وسعها للإطاحة بأي احتمالات مستقبلية لتسوية سلمية.

١٤ - إن السكان المدنيين في قطاع غزة المحتل مصدومون بشدة من العقاب الجماعي لحصار غير شرعي. وحتى التخفيف المفترض للقيود المفروضة على دخول السلع الأساسية لم يسمح بالكاد إلا بـ ٢٥ في المائة من الاحتياجات، وبخاصة التعمير، وجميع الصادرات محظورة. والحظر شبه التام المفروض على تنقلات الناس يتدخل في الأنماط الاجتماعية العادية والاحتياجات في مجال الصحة والتعليم. إن غزة في حالة حصار أساسا. وعلى المجتمع الدولي إرغام إسرائيل على فتح معابر غزة الحدودية أمام حركة الأشخاص والبضائع المنتظمة والمستمرة؛ والمساءلة عن جرائم الحرب الموثقة التي ارتكبتها إسرائيل أثناء عدوانها

بناء مساكن جديدة بسرعة تزيد أربعة أمثال على سرعة البناء في العامين الماضيين - وبناء الجدار العازل، والجهود المبذولة لمحو آثار التراث الفلسطيني.

٩ - إن سياسات توسيع المستوطنات، وعنّف المستوطنين، وهدم البيوت والإجلاء القسري، والجدار العازل، وإلغاء حقوق الإقامة، أمور أدت إلى نزوح قسري واسع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد يساور اللجنة الخاصة قلق بالغ لما قد تؤدي إليه الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠١٠ من نقل أو ترحيل العديد من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى قطاع غزة أو إلى مكان آخر في أي وقت.

١٠ - وأشار المتكلم إلى قطاع غزة، فأعرب عن قلقه للحصار المستمر منذ أربعة أعوام، وهو سياسة تعد بمثابة عقاب جماعي، ولا تزال تنتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان غزة. وعلى الرغم من قرار إسرائيل تخفيف الحصار، فإن البضائع الداخلة إلى غزة تقل كثيرا عن احتياجات السكان، في الوقت الذي لا يزال ساريا فيه الحظر شبه التام على الصادرات، وتقييد حركة الناس. وتصاريح السفر إما أن تؤجل أو ترفض، مما يؤدي إلى وفاة الفلسطينيين المحتاجين إلى علاج طبي في إسرائيل. ومما يثير القلق أيضا فَقْد الأرواح في العنف المتصل بالصراع، ولا سيما فيما يسمى المنطقة العازلة. ولمنع تحديد هذه الانتهاكات، ترى اللجنة الخاصة أن من المهم للغاية التطرق إلى مسألة المساءلة. وأشار في هذا الشأن إلى تحقيقات إسرائيل في الهجوم العسكري على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، التي لم تف بالمعايير المطلوبة، وإخفاق إسرائيل في وقف هجمات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، أو في ملاحقة هؤلاء المسؤولين.

١٧ - ومع الطرق الالتفافية ونقاط التفتيش وغيرها من المنشآت العسكرية الإسرائيلية، فإن كل هذه التدابير تزيد من صعوبة الإقامة المادية لدولة فلسطينية مستقلة متصلة وقابلة للبقاء.

١٨ - ومن المهم أيضا الإشارة إلى محنة الآلاف من الفلسطينيين المدنيين، ومنهم مئات من النساء والأطفال، الذين ما زالت إسرائيل تحتجزهم أو تسجنهم تعسفا في ظروف يقع فيها التعذيب والإيذاء.

١٩ - وعلى الرغم من الحقائق المبررة والفضة، فإن الشعب الفلسطيني وقيادته ما زالا ملتزمين بهدف السلام. إن الجانب الفلسطيني لا يزال يتمسك بالتزاماته، ويشجع الأمن وحكم القانون، ويصلح ويعزز مؤسساته الوطنية. إن الناس أنفسهم يعملون بقوة على مداواة وتطوير مجتمعهم، في نفس الوقت الذي يكافحون فيه من أجل تحقيق تطلعاتهم الوطنية المشروعة. ومن جانب آخر فإن أعمال إسرائيل تشكك في شرعيتها كشريك للسلام. إن الوقف التام لجميع الأنشطة الاستيطانية وانتهاكات حقوق الإنسان هو وحده الذي يمكن أن يهيئ مناخا يؤدي إلى عملية السلام وغايتها المتمثلة في قيام دولتين، هما فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بحيث يعيش الشعب الفلسطيني كأمة مستقلة آمنة معتمدة على ذاتها في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٢٠ - وأعربت المتكلمة عن تقدير فلسطين للجنة الخاصة لإثارتها الوعي بالحالة الحرجة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولجميع لجان الأمم المتحدة ووكالاتها التي تقدم مساعدات حيوية إلى الشعب الفلسطيني، وجميع الدول الأعضاء الداعمة لها.

٢١ - السيدة ديمان (بلجيكا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا

العسكري على غزة في عام ٢٠٠٨، وعن اعتراضها غير القانوني مؤخرا لأسطول الإغاثة إلى غزة.

١٥ - إن الحالة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطيرة هي الأخرى. والقلق البالغ مبعثه استمرار إسرائيل في حملتها الاستيطانية في جميع الأرض المحتلة، وهو ما يعد حرقا جسيما للقانون الدولي والالتزام المتفق عليه، وما يتعارض مع توافق الآراء العالمي على أن المستوطنات تشكل عقبة كؤودا أمام السلام والحل على أساس وجود دولتين. إن وقف إسرائيل مؤخرا لبناء المستوطنات لم ينفذ كاملا في الواقع ولم يشمل القدس الشرقية مطلقا. ومع وجود المستوطنات غير الشرعية وفد مستوطنون غير شرعيين - وصل ٨٠٠٠ منهم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ فقط - يعمدون بانتظام إلى ترويع أو مضايقة الفلسطينيين بتشجيع من إسرائيل؛ وقد وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ١٦٨ هجوما من جانب المستوطنين الإسرائيليين. وتتخذ إسرائيل خطوات لضمان وجود أغلبية يهودية في القدس الشرقية وحولها، من خلال خطط مختلفة ترمي بهدوء إلى تشريد السكان الفلسطينيين الأصليين، والهدف من ذلك تغيير التركيبة الديمغرافية للقدس ومركزها القانوني، والعمل بوضوح على تغيير طابعها العربي الفلسطيني، وسلخها عن بقية الأرض الفلسطينية.

١٦ - وفي الوقت ذاته فإن جدار إسرائيل التوسعي، الذي يقع معظمه في أراض فلسطينية، ما زال يجري بناؤه، ويتبع طريقا يمهّد للضم الفعلي لجميع الأرض الفلسطينية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، ويشمل أهم المستوطنات غير الشرعية ومستودعات المياه الجوفية الأساسية. ويعيش الآن عشرات الآلاف من الفلسطينيين في مناطق محصورة محاطة بالسور، معزولين عن سائر الضفة الغربية وعن أراضيهم الزراعية ومدارسهم وأماكن عملهم ومراكزهم الطبية.

الآن في إطار إصلاح السلطة الفلسطينية وخطة التطوير المؤسسي من أجل الدولة الفلسطينية القادمة.

٢٥ - وفيما يتعلق بغزة تحديدا، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والمراعاة الكاملة للقانون الإنساني الدولي وللاتفاقات السابقة بشأن الفتح غير المشروط للمعابر الحدودية، حتى تتدفق المساعدات الإنسانية والبضائع التجارية والأفراد إلى غزة ومنها، بما في ذلك البضائع الآتية من الضفة الغربية. ولا بد من تغيير أساسي في السياسات يسمح بإعادة التعمير والإنعاش الاقتصادي في غزة. وفي الوقت ذاته لا بد من معالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

٢٦ - وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع شركائه في المجموعة الرباعية ومع آخرين، للمساعدة في دفع تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي تنطوي على الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٢٧ - السيد كليب (إندونيسيا): أعرب عن قلقه لاستمرار تجاهل إسرائيل لما طلبته اللجنة الخاصة من دخول الأراضي المحتلة بشكل كامل. ومع ذلك يتضح من التقرير الرائع للجنة أن الظروف الإنسانية والسياسية والاقتصادية للفلسطينيين مستمرة في التدهور. وما زالت إسرائيل متمسكة بأسلوبها البعيد العهد في الانتهاك المنتظم للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومما يدعو إلى الأسف الشديد جهود إسرائيل في نقل السكان من المناطق الاستراتيجية في الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال عمليات الإجلاء القسري، وهدم البيوت، والجدار العازل، وإلغاء حقوق الإقامة، من أجل خدمة مصالحها الخاصة. وترفض إسرائيل توفير أي حماية للمدنيين أو حتى الاعتراف بأي من حقوقهم بموجب القانون.

اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقالت إن استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والجانب الفلسطيني في واشنطن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أثار توقعات عالية. إن الاتحاد الأوروبي يحث الطرفين على التطرق بسرعة ونشاط إلى جميع مسائل الوضع النهائي، استجابة لنداء المجموعة الرباعية بالتوصل إلى تسوية بالتفاوض خلال عام. وكلا الطرفين بحاجة إلى هئية مناخ يقود إلى التقدم، بالامتناع عن الأعمال الاستفزازية والخطب التحريضية، وبالوفاء بالتعهدات المعلنة.

٢٢ - إن المستوطنات الإسرائيلية، والجدار العازل حيث يقيم في الأرض المحتلة، وهدم البيوت، والطرد، كلها أمور غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتعرض للخطر الحل القائم على وجود دولتين. وعلى إسرائيل أن تنهي فوراً جميع الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وباقي الضفة الغربية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وأن تفكك جميع المخافر الأمامية المقامة منذ عام ٢٠٠١.

٢٣ - ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضا إلى الوقف التام لكل أشكال العنف، بما في ذلك الطلقات الصاروخية والمهجمات ضد المدنيين. ويجب دون تأخير إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المختطف.

٢٤ - وترحب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتخفيف إسرائيل مؤخرا للقيود على التحرك في الضفة الغربية وعلى دخول البضائع إلى غزة، وتخفيفها على اتخاذ خطوات مماثلة أخرى لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية. إن إسرائيل وجميع الأطراف الأخرى ملزمة باحترام حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وترحب هذه الدول بالتقدم المتحقق حتى

عالية، ولا سيما في قطاع غزة حيث تعتمد غالبية السكان على المعونات الغذائية لتظل على قيد الحياة، ونسبة عالية منهم عاطلون.

٣٢ - ونتج عن عملية الرصاص المصبوب تعرّض قرابة نصف المدارس في غزة للتلف أو الدمار. ولما كان أكثر من نصف سكان غزة دون الثامنة عشرة من العمر، فإن انقطاعهم عن الدراسة كان له أثر مدمر، فقد عجز ٤٠.٠٠٠ طفل فلسطيني عن بدء الدراسة في السنة الدراسية الحالية لأن إسرائيل ترفض السماح بدخول مواد البناء إلى غزة.

٣٣ - وقد أخفقت جهود المجتمع الدولي، في الوقت الذي واصلت فيه السلطات الإسرائيلية سياستها العدوانية، في ازدياد سافر للقانون الدولي واستهتار واضح بقرارات الأمم المتحدة. إن الأسلوب المعتاد لازدواج المعايير وتهديد عضو دائم باستخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار يهدف إلى إيجاد حل عادل ومحيد لهذا الصراع المتطاول يعرقلان محاولات مجلس الأمن للتعامل بجدية مع هذه المسألة.

٣٤ - إن كوبا تدّين الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، ويهولها الإفلات من العقاب الذي ما زالت إسرائيل تتمتع به. وكما هو موضح في تقارير الأمين العام، فإن عدم الالتزام والتعاون من جانب الحكومة الإسرائيلية يتضح في رفضها تقديم المعلومات التي تطلبها الجمعية العامة للاضطلاع بولاية اللجنة.

٣٥ - إن وفدها يشعر بالجزع لاستمرار تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من جراء استخدام إسرائيل للقوة بشكل مفرط وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين، فضلا عن السياسات والممارسات الأخرى غير القانونية، ومنها العقاب الجماعي للفلسطينيين، ولا سيما حصار غزة الذي يُعد من أعمال الإبادة الجماعية. ومنذ

٢٨ - إن حصار غزة والقيود المفروضة على التحرك من جراء بناء الجدار العازل في الضفة الغربية هما شكلا للعقاب الجماعي. إن سياسة الإغلاق التي تتبعها إسرائيل وفصلها للضفة الغربية عن غزة فرصة لانتهاكات حقوق الإنسان المستحقة للشجب. وفي الوقت ذاته فإن إسرائيل تقوم، في الجولان السوري المحتل، بتخريب البيئة وسبل معيشة المواطنين السوريين، وبدأت في تحويل المياه من الإقليم، مع ما لذلك من عواقب خطيرة على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة.

٢٩ - وقد بدأت الحوادث المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبل شهرين فقط، ولكن عوّقها تعامل إسرائيل مع القضايا الفلسطينية الجوهرية. ولا تزال مسألة المستوطنات أعتى العقبات. وتتجاهل إسرائيل المطالبات بوقف جميع أعمال بناء المستوطنات، ولا يمكن التفاوض عن سياستها الاستيطانية البغيضة، الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها المادي ووضعها.

٣٠ - ويؤيد وفده بقوة جميع التوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة في الجزء 'سابعاً' من تقريرها، وبخاصة أول توصيتين موجهتين إلى الجمعية العامة، وأول ثلاث توصيات موجهة إلى حكومة إسرائيل. ومن الأمور العاجلة أن تبني إسرائيل ثقة متبادلة مع الفلسطينيين باتباع سياسات واقعية مؤيدة للسلام. ويجب عليها في الوقت ذاته أن تسحب قواتها من جميع الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وأن تسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أرضهم. واحترام إسرائيل للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي هو السبيل الوحيد إلى السلام في الشرق الأوسط.

٣١ - السيدة إرنانديس توليدانو (كوبا): قالت إن المجتمع الدولي ما زال يثير جزعه تصاعد العنف والهجمات في الأراضي العربية المحتلة. وقد زادت معدلات الفقر زيادة

الاحتلال الإسرائيلي الطويل يسبب معاناة غير مقبولة في المنطقة، ويخلق توترات ومصادمات تشكل خطراً على السلام والأمن الدوليين. ويتعين بشكل عاجل أن يستعيد الشعب في هذه الأراضي تمتعه التام بحقوق الإنسان، حتى يتسنى له أن يعيش في حرية وكرامة.

٤٠ - ويجب على المجتمع الدولي بذل قصاره لإلغاء الاحتلال الذي هو في حد ذاته انتهاك للقانون الدولي. وفي الوقت ذاته فإن السنغال تدعو إسرائيل، التي تربطها بها علاقات ودية، إلى أن تحترم وتطبق في الأراضي المحتلة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩: كل شيء في تاريخ شعب إسرائيل يجب أن يجعله يستجيب لنداء السنغال ويتحرك في النهاية في الاتجاه الذي طال انتظاره.

٤١ - وقد استطاعت اللجنة الخاصة، حتى بدون تعاون إسرائيل في إعداد تقريرها المطلوب تقديمه، أن تجمع ما يكفي من المعلومات ذات الصلة. ويصف التقرير انتهاكات منتظمة عديدة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وخصوصاً فيما يتصل بحرية الحركة، والعمل، والصحة، والتعليم، وحرية التعبير، والأمن، والحق في الحياة. ومما يثير أبلغ القلق رفض السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه الثابت في تقرير المصير، الذي يشمل الحق في إقامة دولة ذات سيادة مستقلة ديمقراطية متصلة. إن سياسات وممارسات إسرائيل المتعلقة بالاحتلال وما يكتنفها من ثقافة الإفلات من العقاب تُعرض للخطر الفادح هيئة أحوال معيشية لائقة وكرامة لشعب الأراضي المحتلة، سواء الفلسطينيين أو السوريون. وتأمل السنغال أن تكافح إسرائيل الإفلات من العقاب باعتبار ذلك ضرورياً للحفاظ على سيادة القانون، وهذا الأمل لا يتعارض البتة مع رغبتها في الارتقاء بتسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي. إن بلده يتضامن مع أطراف الصراع في سعيهم إلى حل عادل ونهائي وشامل طالما تاق

الهجوم الإجرامي للقوات الخاصة الإسرائيلية في المياه الدولية على أسطول للإغاثة الإنسانية متجه إلى غزة، ما فتئت كوبا تدعو المجتمع الدولي إلى مطالبة السلطات الإسرائيلية برفع الحصار فوراً.

٣٦ - إن إسرائيل تشن حرباً غير متكافئة بأحدث الأسلحة ضد سكان مدنيين يدافعون عن حقهم الثابت في الوجود في دولة مستقلة، وهذه الحرب تعتبر انتهاكاً واسع النطاق لحقوق الإنسان للفلسطينيين، ومنها الحق في الحياة. إن استمرار سياسة الإغلاق والتوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية من خلال الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأرض يثيران الشك في جدية إسرائيل في مفاوضات السلام. إن الاستمرار في بناء الجدار العازل، الذي يعزل أكثر من نصف سكان الضفة الغربية ويضمهم في الواقع، هو تجاهل واضح لفتوى محكمة العدل الدولية ولقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٥.

٣٧ - ويؤكد وفدها من جديد اعتقاده ببطلان وعدم مشروعية جميع إجراءات السلطة القائمة بالاحتلال لتغيير الطابع القانوني والمادي والديمقراطي للجولان السوري المحتل وفرض اختصاصها القضائي وإدارتها عليه. إن هذه الإجراءات تزدري القانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

٣٨ - إن للشعب الفلسطيني حقاً ثابتاً في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة تكون عاصمتها القدس الشرقية. ولذلك فإنها تطالب إسرائيل بالإعادة غير المشروطة للأراضي العربية التي احتلت في حزيران/يونيه ١٩٦٧، فهذا هو السبيل الوحيد صوب سلام عادل ودائم لجميع شعوب المنطقة.

٣٩ - السيد مباي (السنغال): قال إن الحرمان الواسع النطاق للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة من حقوق الإنسان الأساسية من جراء

إليه الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٤٢ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكر اللجنة الخاصة على جهودها وعلى تقاريرها التي تتسم بالمهنية والحيادية والحقائق الدامغة، وقال إن إسرائيل لا تزال تضرب بعرض الحائط أكثر من ١٠٠٠ قرار تطالبها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وصولاً إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ولا تزال تستفيد من ثقافة الإفلات من العقاب، في ظل حماية مباشرة من بعض من يدعي حرصه على القانون الدولي، للمضي في مطامعها التوسعية على حساب الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. ولما كانت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية تقوم بدور أساسي في عرض هذه الحالة على المجتمع الدولي، فإنه يتعين السماح باستمرار عملها حتى استعادة كافة الأراضي العربية المحتلة طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد من الضروري أن تنظر الجمعية العامة في إيجاد سبل تعاون جديدة مع مجلس الأمن لإرغام إسرائيل على استقبال اللجنة الخاصة والسماح لها بزيارة الأراضي العربية المحتلة اضطلاعاً بولايتها.

٤٤ - إن الوكالة اليهودية لإسرائيل والحكومات الإسرائيلية المتتالية وعدداً من المنظمات، وبعضها ينشط في الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل على التوسع في المستوطنات في الجولان المحتل على حساب السكان السوريين. وفي الوقت ذاته أكد أعضاء في الحكومة الإسرائيلية أن الجولان المحتل سيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية إلى الأبد، وأعربوا عن رفضهم لمبدأ الأرض مقابل السلام.

٤٥ - إن العمال وملاك الأراضي السوريين في الجولان المحتل يتعرضون للتمييز، حيث تحجب الوظائف عنهم، وتفرض ضرائب باهظة على منتجاتهم الزراعية، ويمنعون من الحصول على الموارد المائية في الجولان بشكل عادل وعلى قدم المساواة. وقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بسحب مياه بحيرة مسعدة في الجولان إلى مزارع المستوطنات، مما أدى إلى خسائر مادية للسكان السوريين تقدر بنحو ٢٠ مليون دولار. وعلاوة على ذلك تواصل إسرائيل سياسة اعتقال المدنيين السوريين في الجولان، وتعرضهم لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولا تزال ترفض تحديد مواقع مليوني لغم زرعتها في الجولان، رغم أن أكثر من ٦٠٠ شخص، من بينهم ٢١٧ طفلاً، سقطوا ضحايا لهذه الألغام حتى الآن. ويضاف إلى ذلك أنها تعمل على دفن نفاياتها النووية في الجولان، ضاربة عرض الحائط بصحة وسلامة السكان السوريين. وما زالت إسرائيل مستمرة في سياستها الرامية إلى تقطيع كافة أشكال الاتصال والتواصل بين السكان السوريين ووطنهم، ومن ذلك مثلاً أن الطلاب من الجولان المحتل يواجهون مشاكل في العودة إلى ديارهم بعد فترة الدراسة في الجمهورية العربية السورية.

٤٣ - ويوضح تقرير اللجنة الخاصة (A/65/327) وجود نمط مستمر من انتهاكات حقوق الإنسان من جانب إسرائيل، في تقاعس منها عن الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ومما تشمله الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الجولان السوري المحتل بناء المستوطنات والتوسع فيها، وتقطيع أشكال التواصل بين الأسر، وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين، وتغيير التكوين الديمغرافي للجولان. وفضلاً عن ذلك هناك مشروع قانون في الكنيست قد يجعل، إذا أُقر، إعادة أي أرض في الجولان السوري أو القدس الشرقية في المستقبل أكثر تعقداً. وهذا المشروع مخالف لقواعد القانون الدولي، وعلى المجتمع الدولي الضغط على

٤٦ - إن إسرائيل تفرض على الشعب الفلسطيني طائفة من السياسات القمعية تشمل القتل، والتجويع، والعقوبات الجماعية، ومصادرة الأراضي، والتهجير القسري، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، وقد حوّلت غزة إلى أكبر سجن في العالم.

٥٠ - ورغم وقف إسرائيل الجزئي للأنشطة الاستيطانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، فإن ما هو مستمر الآن من مصادرة الأراضي والتوسع في المستوطنات وبناء الجدار يقوّض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ويكشف عن ازدراء إسرائيل التام للقانون الدولي. والواقع أن نكوص إسرائيل عن تجديد وقف الاستيطان، عقب استئناف المفاوضات المباشرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، يشير فيما يبدو إلى عدم وجود نية حقيقية لديها للتوصل إلى تسوية بالتفاوض لقضية فلسطين. ودعا إسرائيل مرة أخرى إلى الكف عن مصادرة الأراضي والتوسع في المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥١ - ومن دواعي القلق أيضا استمرار انتهاك إسرائيل لطائفة من حقوق الشعب الفلسطيني، ومنها الحق في الصحة، والتعليم، ومستوى معيشة لائق، والعمل، والحياة الأسرية. وقد ازداد تفاقم الحالة من جراء القيود المفروضة على التحرك عبر نقاط التفتيش وحواجز الطرق. إن قرار إسرائيل في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بتخفيف الحصار على غزة، من خلال السماح بالدخول غير المقيّد لجميع السلع، فيما عدا قائمة معلنّة من المواد العسكرية وما يسمى المواد ذات الاستخدام المزدوج، لم يؤدّ إلى تحسين الأوضاع، فمواد البناء، التي تصنف أساساً بأنها "ذات استخدام مزدوج"، لا غنى عنها للتعمير في غزة. وقد أثر الحصار سلباً على الحياة الاقتصادية للفلسطينيين، فقد تقلّصت أنشطتهم التصديرية بشكل خطير، وساهم الحصار بشكل مباشر في زيادة معدلات البطالة والفقر.

٥٢ - إن جنوب أفريقيا، إذ تدرك تماماً محنة الشعب الفلسطيني، وبخاصة من يعيش منهم في غزة، تدين الإطلاق

٤٧ - ولذلك فإن من المفيد أن نذكّر بأن القوانين، بما فيها القانون الدولي، يجب أن تطبق على الجميع، وإلا فإن البشرية ستعود إلى القرون الوسطى. إن مصداقية الأمم المتحدة على المحك، وعلى المنظمة أن تنهض بمسؤولياتها، وأن تجلب إسرائيل إلى العدالة الدولية لما ارتكبتته من الجرائم.

٤٨ - وأعرب عن التأييد لتوصيات اللجنة الخاصة بخصوص تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، وأكد من جديد التزام حكومته بالسلام العادل والشامل بكل ما يعنيه من عودة الحقوق العربية كاملة، بما فيها انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرارات ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبادرة السلام العربية. إن الجولان السوري المحتل ليس موضع تفاوض، ويجب أن يعود إلى الوطن السوري، فهذا هو الأساس لصنع السلام.

٤٩ - السيد لاهر (جنوب أفريقيا): قال إنه على الرغم من إرادة الأمم المتحدة المعلنة في القرار ٢٤٤٣ (د - ٢٨) وما تلاه من قرارات، وإدانتها المتكررة للانتهاكات الواسعة والمنهجية لحقوق الإنسان التي تقع في الأراضي المحتلة، فإن إسرائيل تواصل أعمالها العدوانية. إن الصورة الكثيفة المرسومة في أحدث تقرير للجنة الخاصة تشير إلى أن الحالة تزداد تدهوراً في الواقع. وفي هذا الصدد دعا إسرائيل إلى

العمال، وارتفاع معدلات الضرائب، تنافي بشكل مباشر قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

٥٨ - إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير هو من حقوق الإنسان الأساسية، وإنكاره هو أساس الصراع العربي الإسرائيلي. واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة يرجع إلى ثقافة الإفلات من العقاب التي يجب أن تنتهي، حتى يتسنى إيجاد مناخ من الثقة والأمان لا يمكن بدونه استمرار مفاوضات ذات شأن. وفي هذا الشأن تؤيد باكستان تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة.

٥٩ - ولكي يتحقق سلام دائم في المنطقة، يجب أن يتحقق أيضا تقدم مواز في صراع إسرائيل مع الجمهورية العربية السورية ولبنان. ويجب على إسرائيل الانسحاب تماما من الأرض اللبنانية ومن الجولان السوري، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولا تزال باكستان ملتزمة ليس فقط إزاء نضال الشعب الفلسطيني من أجل أعمال حقه في تقرير المصير، بل أيضا إزاء تحقيق السلام لكل سكان المنطقة.

٦٠ - السيدة فيفاس مندوسا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه في الشهور الأخيرة ساندت قوى أخرى حملة الحكومة الإسرائيلية لإخراج عملية السلام في الشرق الأوسط عن مسارها، في حين كان معظم أعضاء الأمم المتحدة المحبطين يقفون عاجزين أمام ازدواج المعايير في القانون الدولي. وقد وجدت اللجنة الخاصة أن هناك نمطا بعيد العهد لانتهاكات دولة إسرائيل لحقوق الإنسان، في مناخ من الإفلات من العقاب. وهذه الأعمال تحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، وتعوق البحث عن السلام في المنطقة، وتهدد السلام والأمن الدوليين، وتنتهك مبدأ تساوي الدول في السيادة.

العشوائي للقذائف من غزة على جنوب إسرائيل، وهو ما ينتهك القانون الإنساني الدولي.

٥٣ - وفي ضوء الحالة العسيرة لحقوق الإنسان في فلسطين والأراضي المحتلة، فإن جنوب أفريقيا تدعو الأمم المتحدة إلى ضمان تنفيذ جميع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، ومنها قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع والاتفاقيات التي صدقت عليها إسرائيل.

٥٤ - وكرر دعوة وفده إلى إقامة دولة فلسطينية تتعايش في سلام مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمة لها، إذ يرى أن ذلك هو الحل الدائم للصراع. وتؤيد جنوب أفريقيا مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند الحالي من جدول الأعمال.

٥٥ - السيد أ.م. خان (باكستان): قال إن النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة هو استفزاز بالغ ينتهك القانون الدولي، ويفسد مناخ المفاوضات، ويخمد أصوات السلام والرحمة. وأكثر الجوانب إثارة للانزعاج هو الجهود المستمرة لحو آثار التراث الفلسطيني، التي تنفشي في القدس الشرقية والخليل وبيت لحم. وبالإضافة إلى ذلك فإن عنف المستوطنين الإسرائيليين هو نتاج للنشاط الاستيطاني. ولذلك دعا إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية بالكف تماما عن نشاطها الاستيطاني.

٥٦ - ومن دواعي القلق أيضا عرقلة حرية الحركة والقيود المفروضة على تدفق التجارة، مما أدى إلى البطالة وخنق الاقتصاد المحلي، ولا سيما في غزة. وبالمثل فإن الجدار العازل غير القانوني يدمر سياسة الحصار، ويقيّد وصول الأسر الفلسطينية إلى المزارع، ومصادر المياه، والرعاية الصحية، والتعليم.

٥٧ - إن الأحوال المعيشية المتردية في الجولان السوري المحتل من جراء التوزيع غير العادل لمصادر المياه، والتمييز ضد

٦٥ - السيد الجحرف (الكويت): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يشير بشكل واضح وصريح إلى استمرار الممارسات الإسرائيلية التي تتعارض مع القانون الإنساني الدولي ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد أدت هذه الممارسات إلى تدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة تدهورا شديدا، وزادت من معاناة الفلسطينيين وغيرهم. إن الكويت تدعو المجتمع الدولي، وبشكل خاص مجلس الأمن، إلى إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي الذي يعد أخطر تهديد للأمن والسلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد ترحب حكومته بجهود الولايات المتحدة في دعمها للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، وتدعو إسرائيل إلى إيقاف عمليات الاستيطان وعدم وضع عراقيل لإيقاف المفاوضات المباشرة. وتستنكر حكومته استمرار الحصار غير القانوني على قطاع غزة، والاعتداء على قافلة الحرية في المياه الدولية في أيار/مايو ٢٠١٠.

٦٦ - ومن المؤسف أن الشعب الفلسطيني ما زال يتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان وللاحتلال، وأن الحكومة الإسرائيلية تواصل الاستخدام المفرط لآلتها العسكرية، والتدمير المتعمد والواسع النطاق للمنازل والمؤسسات الفلسطينية، والحد من حرية تنقل المواطنين، وإقامة المستوطنات بشكل لا مبرر وغير مشروع. وبالإضافة إلى سياسة الحصار والعقاب الجماعي، فإن هذه الممارسات تثير الشكوك إزاء مواصلة المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستمرار في بناء الجدار العازل غير القانوني وانتهاكات إسرائيل المتعددة للقانون الدولي والاتفاقات تشكل عقبة أمام السلام والتنمية.

٦٧ - وبناء على ما سبق، فإن الكويت تجدد دعمها الكامل والثابت لنضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة، بما فيها حقه في إقامة دولته على أرضه وعاصمتها القدس. وتدعو الكويت كذلك المجتمع الدولي، متمثلا في

٦١ - إن من حق الشعب الفلسطيني أن يقيم دولة ذات سيادة وديمقراطية وقابلة للبقاء، تكون عاصمتها القدس الشرقية.

٦٢ - إن وفدها يشعر بالجزع لحصار غزة المستمر الذي أوجد أزمة إنسانية. ويساوره القلق أيضا إزاء التجزئة المتعمدة للأرض الفلسطينية وتخریب النشاط الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى تفكك المجتمع الفلسطيني؛ ومن دواعي القلق البالغ أيضا محاولات تغيير التركيبة الديمغرافية للأرض. إن بناء المستوطنات ونزع ملكية الأرض ما زالا مستمرين، ويؤدي تقييد الحركة في الضفة الغربية إلى التأثير على الحياة اليومية وتمزيق الأسر. والناس الذين كل جريمتهم التمسك بوطنهم يجبرون على العيش في رعب.

٦٣ - إن بناء الجدار يدل على الاستهانة بفتوى محكمة العدل الدولية واتفاقية جنيف الرابعة. إن جهود إسرائيل المستمرة لتغيير أسماء الشوارع والأماكن المقدسة من العربية إلى العبرية مقصود بها طمس الذاكرة التاريخية للشعب الفلسطيني وهويته. وازدياد الهجمات العنيفة للمستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم ليس منبثا الصلة بحملة الحكومة العدوانية. وفي الجولان السوري المحتل أيضا يتواصل التوسع في المستوطنات وانتهاكات حقوق الإنسان.

٦٤ - إن حكومتها تساند عمل اللجنة الخاصة وتؤيد توصياتها كل التأيد، ومنها التوصية التي تحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مضاعفة الجهود الدبلوماسية لحمل إسرائيل على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وللقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتترقب فتريلا نتيجة التحقيق في مهاجمة القوات الإسرائيلية لأسطول الإغاثة الإنسانية.

مجلس الأمن، إلى الاضطلاع بمسؤولياته بوقف ممارسات الحكومة الإسرائيلية، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتخاذ تدابير فورية لحماية السكان المدنيين وضمان عدم تكرار ممارسات إسرائيل الوحشية التي تزيد من تدهور الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني.

٦٨ - ويدعو وفده إلى انسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط من الجولان السوري المحتل، ويطالب الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة والتعاون معها. وعلى المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي داخل الأراضي المحتلة، والالتزام بالحل السلمي للصراع وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ولبدء الأرض مقابل السلام، والمبادرة العربية للسلام، وخارطة الطريق إلى سلام الشرق الأوسط.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.